الفصل السابع

تصنيف المحلات العمرانية الريفية

مقدمة :

أولاً : التصنيف حسب دلالات أسماء المحلات العمرانية

ثانياً : تصنيف القرى على أساس مواقع و مواضع الكتلة السكنية

ثالثاً : التصنيف على أساس أنواع المواضع الريفية

رابعاً : التصنيف على أساس الحجم

خامساً : تصنيف المحلات العمرانية الريفية تبعاً للوظيفة

سادساً : التصنيف حسب معيار الخدمات

سابعاً : التصنيف حسب أنماط استخدامات الأراضي

ثامناً : التصنيف على أساس نمط التوزيع العمراني [المركزية والهامشية]

مقدمة

شغلت عمليات التصنيف والتنميط للظواهر العمرانية اهتمام كثير من الباحثين ، لما لهذا من دور في أظهار الأقسام والأنماط الأساسية لهذه الظواهر ووضع الأنماط المدروسة في فئات وأقسام متقاربة تتشابه في خصائصها العامة مما يسهل من عمل المقارنات ، ويساعد على إبراز شخصية المحلات العمرانية .

يعتبر التصنيف عنصراً مهماً في المنهج الجغرافي ، حيث يعد المفتاح الحقيقي للتعرف على شخصية العمران في أي إقليم من الأقاليم ، وبصفة خاصة العمران الريفي والذي أصبحت عملية التصنيف من معالمه البارزة ، لما لهذا من دور في إظهار الأقسام والأنماط الأساسية لهذه الظواهر ووضع الأنماط المدروسة في فئات متقاربة تتشابه في خصائصها العامة ، مما يسهل معه عقد المقارنات ، ويساعد علي إبراز شخصية المحلات العمرانية الريفية .

وفي هذا المجال ظهرت الكثير من الدراسات الجغرافية التي اهتمت بتصنيف العمران ، ومنها دراسة Hall ، ودراسة كيتنج Keating ، ودراسة كل من روكسبي Roxby ، وهارتشورن Hartshorne ودراسة Dickinson اللذين حددا في تعريفها لعلم الجغرافيا : إنه العلم الذي يبحث في التباين الأراضي ، أن التصنيف هو المفتاح الحقيقي للتعرف على شخصية العمران في أي إقليم من الأقاليم ، وبصفة خاصة العمران الريفي ، والذي أصبحت عمليات التصنيف من معالمه البارزة .

ورغم تتعدد الأسس التي تتم على أساسها عملية تصنيف المحلات العمرانية الريفية ، فأنه في مجال الدراسة الحالية ، وجد من المناسب استخدام الأسس التي يتوافر عنها بيانات في منطقة دراسته ، بهدف عقد المقارنات ، ولمعرفة إلى أي مدى يمكن توزيع هذا التصنيف إلى نطاقات

حتى يمكن توزيعها على خرائط ، وعلى هذا الأساس تم تصنيف المحلات العمرانية الريفية تبعاً للعناصر التالية :

١- التصنيف حسب دلالات الأسماء

٢- تصنيف القرى على أساس مواقع و مواضع الكتلة السكنية

٣- التصنيف على أساس أنواع المواضع الريفية

٤- التصنيف حسب الحجم .

٥- التصنيف حسب الوظيفة .

٦- التصنيف حسب الخدمات .

٧- التصنيف حسب أنماط استخدامات الأرضي .

٨- التصنيف حسب نمط التوزيع العمراني (المركزية والهامشية).

وفيما يلي نتناول دراسة تلك العناصر بالتفصيل علي النحو التالي :

أولاً : التصنيف حسب دلالات أسماء المحلات العمرانية

تعد أسماء المحلات العمرانية ورصد دلالاتها وتطورها وعلاقتها بالبيئة الجغرافية من الموضوعات البكر التي تحتاج إلى توجيه الجهود لدراستها ، وتعد أسماء المحلات العمرانية ذات أهمية خاصة عند دراسة أصول التوزيع وانتشاره ، وتتبع ملامح المحلات العمرانية القديمة والصفات المميزة لها .

يعد موضوع أسماء المحلات العمرانية من الموضوعات الجغرافية المهمة التي تحتاج إلى توجيه لدراستها ، حيث تعد مسميات مراكز العمران انعكاساً تلقائياً لمرآة الإقليم الجغرافية سواء كان هذا الانعكاس للشق الطبيعي في الجغرافيا أو لشقها البشري ، حيث أن هناك دلالات واضحة لأسماء المحلات العمرانية عن طبيعة المكان الذي أقيمت فيه والميزة التي اختير من أجلها ، وعند دراسة هذه الدلالات يتضح أن بعض المحلات العمرانية بها قد اكتسبت أسماء من خلال عدة مجالات مختلفة كانت وراء هذه التسمية ، فمنها ما يرتبط بالظروف البيئية ، أو

بالنظـام الاقتصـادي السـائد في إنشـاء القـرى ، أو النظـام القبلـي والشخصي إذ أن كثيراً من القرى ما تحمل أسماء قبائل أو أشخاص نزلوا بهذا المكان ، ومنها ما يرتبط بالتغيرات الاجتماعية والوظيفية للوحدة الإدارية .

ومن ثم يتضح أن هناك عدة معايير يمكن على أساسها تصنيف المحلات العمرانية بمنطقة الدراسة من حيث دلالة المسميات وهي على النحو التالي :

١. الدلالات البيئية (الموقع والموضع)

تشتمل الدلالات البيئية على العديد من الظواهر الطبيعية التي لها أثر في نشأة المحلات العمرانية من حيث موقعها وموضعها ، ويلقي هذا التأثير بظلاله على أسماء هذه المحلات ، فمنذ عهد الفراعنة وحتى وقت قريب كانت القرية المصرية تعاني من خطر الفيضان ، لذلك فإن غالبية القرى كانت تبنى على أكوام مرتفعة لتكون بمنأى عن خطر الفيضان ، ومن ثم أرتبط لفظ الكوم أو الكولة بأسماء بعض المحلات العمرانية ، مما يدل على مواضع مرتفعة عما يجاورها من الأرض ، ويرجع ذلك إلى طبيعة أرض مصر الفيضية أو بالأصح الحوضية حيث كان الفيضان يغرق حياض الوادي كله لا تبرز منه إلا المدن والقرى التي على قمم الأكوام أو التلال ، وكأنها الجزر الأرخبيلية كمل شبهها الإغريق .

حيث تعني كلمة الكولة الجبل أو المكان المرتفع عن الأرض ، ومن المحلات العمرانية التي انعكس موضعها وموقعها على أسمائها مجموعة من المحلات العمرانية التي ارتبط بها كلمة حاجر بأسماء بعض هذه المحلات وتحول لجهة أخرى فاستطاب بعض المجاورين لها السكنى منها والانتفاع بزراعتها فبنو فيها مساكنهم وأقاموا بها ، التي تدل على أن المكان الأصلي للمحلة العمرانية صخري صلد كالحجارة ، ومن

الملاحظ على تلك المحلات العمرانية أن جميعها تقع مجاورة للهامش الصحراوي .

٢. الدلالات الإقطاعية

نظرًا لاتساع نطاق الملكيات الفردية والإقطاعية تم إطلاق أسماء الأفراد والإقطاعيين على ممتلكاتهم ، فجاءت المحلات العمرانية تحمل أسماء أصحابها من مختلف الألقاب مصريين كانوا أو أجانب ، وبصفة خاصة في عهد الخديوي إسماعيل ، وذلك بعد انتشار امتلاك الأبعاديات لأفراد الأسرة المالكة وحاشيتهم الأمر الذي أدى إلى تخليد أسماء الإقطاعيين على ما يملكون من أراض زراعية ، صيغت في صورة مناشئ وقصور ومنى وعزب وكفور ، وقد انتشرت الثلاثة الأولى في الوجه البحري ، بينما انتشرت كلمة كفور وعزب في الوجه القبلي ومن المحلات العمرانية التي تحمل كلمة كفر وهي كلمة مصرية قديمة وقيل أنها معربة عن السريانية ، ولكن من الثابت أنها عربية بمعنى الستر البسيط المؤقت والكفر في اللغة هو بقعة لم توطأ من الأرض المهجورة أو التراب يغطي ما تحته أي بقعة من الأرض العالية نوعاً والبعيدة عن الأبصار ، وفي هذا دلاله على تبعية الكفور والعزب بمحلات عمرانية أكبر منها ، كما أنها تمثل أطراف الزمام .

٣. دلالات المعيار القبلي

منذ القدم تم التعرف على القبائل العربية في مصر ، ولكن ازدادت قوتها بعد الفتح الإسلامي لمصر سنة ٦١٤ ميلادية ، حيث جاء مع الجيش الفاتح خليط من القبائل العربية ، ثم تتابع مجيئها بعد ذلك حيث بلغ مجموع القبائل التي وفدت إلى مصر منذ الفتح العربي أو بعده ، وقد كان لهم أثر في سياسة الدولة واقتصادياتها وقد ظلت القبائل العربية التي وفدت إلى مصر تحتفظ بأسمائها الأصلية لتبقى هذه الأسماء أعلاماً على التاريخ الاجتماعي للإقليم ، حيث ظهرت بعض المحلات العمرانية

تحمل اسم القبيلة مباشرة أو تسبق بكلمة بني أو أولاد أو كنية كبيرها وعادة ما تسبق الكنية بكلمة " أبو أو نجع أو عزبة " ومن هذه المحلات التي تحمل أسماء قبائل عربية هاجرت من شبه الجزيرة العربية واستوطنت بمناطق متعددة ، وأطلقت أسماؤها على المحلة العمرانية.

وهناك العديد من المحلات العمرانية التي ذكرت على أنها من القبائل العربية في مصر ، ولهم نجوع خاصة بهم ، وقد هاجرت هذه القبائل من الحجاز واستقرت جموعها متجاورة على الجانب الأيمن للنيل.

٤. دلالات المعيار الشخصي

وبالنسبة للمعيار الشخصي والذي يقصد به انتساب المحلة العمرانية إلى شخص بعينه فقد يكون اسم المحلة من لفظة واحدة أو لفظتين ويدل ذلك على الرابطة العائلية أو القرابة أو انحدار أصل المحلة من جد واحد ونجدها مسبوقة بكلمة نجع أو أولاد والنجع في اللغة يعني طلب الكلأ في موضعه والمنتجع : المنزل و النجع طلب الكلأ و مساقط الغيث وفي المثل من أجدب انتجع ، ومن أمثلة المحلات العمرانية التي تحمل كلمة نجع فهي متعددة ومنتشرة في الريف بصفة عامة.

٥. دلالات التجاور والاتجاه

قد يزداد الحجم السكاني لإحدى القرى فتنقسم إلى قريتين ، أو قد يزداد الحجم السكاني لأحد التوابع فينفصل عن القرية الأم ليستقل كقرية جديدة ، ويحتاج الأمر إلى استحداث اسم جديد يفرق به بين القرية الأصلية والمستحدثة ، ولاسيما أن القرية الجديدة غالباً ما تكون نسخة من القرية الأم في التركيب الداخلي أو مادة البناء أو الخطة ونمط الملكية الفردي وحينئذ يفرق بين القريتين بعدة ألفاظ منها الكبرى والصغرى أو الغربية والشرقية أو القبلية والبحرية أو القديمة والجديدة للتميز بينهما ، وهذا يدل على انشطارها من أصل واحد.

٦. الدلالات الوظيفية

يقصد بالدلالة الوظيفية الخدمة أو الحرفة التي تمارسها المحلة العمرانية أو طبيعة الإنتاج ونمطه ومن المحلات العمرانية التي ينطبق عليها هذا المعيار العديد من القري التي استمدت اسمها من الحرف الغالبة عليها وهي صناعة الجرار والفخار والحرف والمشغولات الأخري .

٧. الدلالات الدينية

تكاد لا تنفصم العقيدة الدينية عن الشخصية المصرية لاسيما بعد دخول الإسلام مصر فهناك العديد من المحلات العمرانية التي تحمل أسماء تشير إلى وجود دلالة دينية بارزة كتلك التي تبدأ بكلمة " الشيخ " أو " دير " أو أنها تحمل اسم أحد الأولياء الصالحين في القرية التي يوجد بها ضريحه ، ويوجد العديد من المحلات العمرانية التي تحمل أسماء شيوخ أو دير.

ثانياً : تصنيف القرى على أساس مواقع و مواضع الكتلة السكنية

من المعروف أن مواضع القرى من الأمور الهامة عند دراسة المحلات العمرانية بشكل عام والريفية بشكل خاص ، وتعتبر دراسة الموضع من الأمور الهامة فى دراسة العمران بشكل عام ، والعمران الريفى بشكل خاص ، لأنه يبين كيفية نشأة المحلات العمرانية وأسباب اختيار مواضعها وتطورها والظروف التى طرأت عليه ، كما يفسر تباين أحجامها وأنماطها ، وتأخذ مواضع القرى أنماطاً وأشكالاً متعددة طبقاً لعدة معايير طبيعية ، وهناك العديد من مواضع المراكز العمرانية الريفية ، والتي انحصرت في المجاري المائية وشبكة الطرق وخطوط الكنتور ، ولكل منها مميزاته وتأثيره فى اختيار مواضع القرى ، وذلك من خلال الخريطة الطبوغرافية ، وبرسم دائرة قطرها كيلو متر واحد حول كل موضع كمجال للتأثير المحتمل للعوامل

المختلفة وقياس المسافة بين مواضع القرى وهذه العوامل [1] ، وأخيراً فإن دمج العوامل السابقة معاً يمكن من معرفة أي القرى أفضل نسبياً من غيرها في موضعها بالنسبة لهذه المتغيرات السابقة ، ويدرس هذا من خلال ما يسمى بدرجة تأثير العوامل على مواضع المحلات العمرانية ، ويمكن تصنيف مواضع الكتلة السكنية إلي طبقاً لمجموعة من العوامل وهي :

١. مواقع القرى

كما سبق القول بتأثير توزيع القرى بعاملي المياه والطرق فالقرب من المياه عامل تقليدي في توزيع السكن على اختلاف درجاته في مصر وليس من شك أن أثره يزداد كلما اقتربنا من الأراضي الهامشية والصحراوية ، لذلك يلاحظ أن الطرق والقناطر ومناطق التعديات تعتبر من العوامل التي تحدد مواقع ، ومواضع المحلات العمرانية ، وهذه إشارة إلى أهم العوامل التي تحدد مواضع العمران الريفي متمثلة فيما يلي :

- ❖ أن يكون موضع القرية قريباً من السكة الحديد أو طريق أو ترعة لسهولة التنقل ، وسهولة إطفاء الحرائق إذا نشبت .
- ❖ أن تكون بعيدًا عن المنافع العامة مثل جسور النيل ، الترع ، المصارف بمسافة تتراوح بين ٢٠ – ٣٠٠ متر .
- ❖ أن يكون الموضع متوسطًا بالنسبة للأراضي الزراعية ، حتى يسهل الوصول إلى جميع أجزاء مساحة الأرض في وقت قليل ، وحتى يسهل الأشراف على الأعمال الزراعية .
- ❖ أن تبنى المحلة على أرض مرتفعة جافة كبيرة القدرة على التحمل هذا بالنسبة لمواضع ومواقع القرى المصرية .

---

[1] تم حساب درجة تأثير العوامل على المواضع من المعادلة التالية : ث = ع × ف أي درجة تأثير العوامل = الأهمية النسبية للعامل × المسافة بين الموضع والعامل ، وبتطبيق المعادلة السابقة على المحلات العمرانية الريفية إلى الأنماط التالية حسب تعقدها أو بساطتها بالنسبة لتعدد هذه العوامل.

أما بالنسبة للشكل فقد يكون ظاهرة تساعد الجغرافيين على اكتشاف علاقات مكانية جديدة ، ويقصد بالشكل الخارجي امتداد الرقعة المبنية ، ويتأثر هذا الامتداد واتجاهاته بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية ، الأولى كالتضاريس والأنهار والطرق ، والثانية الحاجة إلى الحماية ، أو نمط ممارسة الزراعة والتخطيط .

ويظهر أثر العوامل الطبيعية بشكل أوضح على القرى القديمة التي نشأت بصورة طبيعية أو تلقائية . أما العوامل البشرية فتظهر على العمران الحديث سواء الذي ينشأ حديثًا برمته من خلال عملية تخطيطية أو في التطورات واتجاهات النمو الحديثة التي تلحق بالعمران القديم .

وبناءً علي ما تقدم يمكن تصنيف المحلات العمرانية الريفية على أساس مواقع كتلتها السكنية إلى ست فئات وهي :

أ- قرى ثنائية العامل :

وهى القري الأكثر الأنماط انتشاراً ، ويظهر تأثير الترع والطرق عليها ، وينتمى لهذا النمط بعض القرى القديمة والبعض الأخر حديثة ، ومن هذه القرى القديمة في الوادي والدلتا ، أما القرى الحديثة المنتمية لهذا النمط فهى قرى الاستصلاح الزراعى.

ب- قرى مركبة :

ومعظم هذه القرى قديمة وبعضها حديث النشأة ، وتشترك فى العديد من الخصائص مع النمط السابق فيما عدا عقدية الطرق، التى تمر بها دون أن تتجمع فيها ، وبالتالى فهى أقل قوة من المواضع العقدية .

ج- قرى شبه مركبة :

ويلاحظ وجودها فى معظم المحلات العمرانية وتتركز بشكل أساسي في المراكز العمرانية القديمة ، ونتيجة لدرجة تأثير استواء السطح وامتداد نهر النيل والطرق ، ويقل عنها فى النمطين السابقين ،

إذ تتباعد هذه العوامل عن مواضع القرى بأكثر من تباعدها عن القرى فى النمطين السابقين .

د- قرى عقدية مركبة :

وهى نتيجة لتأثير مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية المباشرة وغير المباشرة على مواضع القرى ، إذ تشرف على مجارى مائية ، كما تتجمع عندها الطرق المرصوفة والترابية ، بحيث تبدو كعقدة على الخريطة ، بالإضافة إلى ميزة التربة الجيدة التى تجعل الموضع منتجاً ويتميز بالقوة والثبات ، وهى كلها قرى قديمة تقع فى حدود منطقة السهل الفيضى وامتداد نهر النيل .

هـ- قرى شبه بسيطة :

ويظهر التأثير المباشر للمجرى المائى (نهر النيل- الترع) فى القرى الواقعة فى حدود السهل الفيضى أكثر من تأثيره فى القرى الواقعة فى النطاق الهامشى التى يكون للطرق التأثير المباشر عليها.

و- قرى بسيطة:

وهى أحادية العامل سواء أكان التأثير مباشراً أو غير مباشر، والعامل المؤثر فى معظم الحالات السابقة هو الطرق، ماعدا المواضع الواقعة على حدود السهل الفيضى ، إذ يظهر التأثير المباشر للمجرى المائى (نهر النيل - الترع) .

٢. مواضع القري

تأخذ مواضع القري عدة أنماط وهي :

أ- مواضع عقدية مركبة :

وهى وليدة الآثار المشتركة والمباشرة لضوابط الموضع جميعاً ، نتيجة لتأثير مجموعة العوامل الطبيعية البشرية المباشرة وغير المباشرة على مواضع قرى منطقة الدراسة ، إذ تقع على خطوط الكنتور أو بالقرب منها وتشرف على مجاري مائية (نهر النيل – ترع – مصارف)

كما تتجمع عندها الطرق المرصوفة والترابية ، بحيث تبدو كعقدة على الخريطة ، وكل هذه العوامل السابقة تضفي على الموضع قوة وثباتاً ، وتقع في حدود منطقة السهل الفيضي وامتداد نهر النيل .

ب- مواضع مركبة :

وتشترك في خصائصها مع النمط السابق ، فيما عدا عقدية الطرق التي تمر فقط بها دون تتجمع فيها ، وبالتالي فهي أقل قوة من المواضع العقدية .

ت- مواضع شبه مركبة :

وهى نتيجة تأثير السطح والمجارى المائية والطرق ، بالرغم من أنه يشترك فيها تأثير الكنتور والمجاري المائية والطرق إلا أن درجة تأثير العاملين الأخيرين أو أحدهما غالباً المجرى المائي تقل عنها في النمطين السابقين ، إذ تتباعد تلك العوامل عن مواضع القرى بأكثر من تباعدها عن القرى في النمطين السابقين .

ث- مواضع ثنائية العامل :

وهو النمط الأكثر شيوعاً ، وفيه يظهر التأثير المباشر لعاملين فقط غالباً ما يكونان المجرى المائي والطريق وينتمي لهذا النمط بعض القرى القديمة والبعض الآخر الحديثة ، وقد لوحظ تفوق المواضع الحديثة على القديمة في هذا النمط فالأولى تبلغ ستة مواضع مقابل موضعين قديمين وهذا يتمشى مع ما يعرف عن تحرير مواضع المستوطنات حديثة النشأة من المناطق الحرجة ، وإن كانت مواضع المستوطنات القديمة في هذا النمط لا تتفق مع مناطق الكنتور الحرجة تماماً ، إلا أن الكتل المبنية في معظمها تشغل بقعاً تربو على الأرض المحيطة بها ببضعة أمتار خاصة في قلبها القديم .

ج- مواضع شبه بسيطة :

وتتأثر قري ذلك النمط بالمجارى المائية والطريق ولكن تأثير أحدهما أو كليهما غير مباشر، يظهر التأثير المباشر للمجرى المائي (نهر النيل – الترع) في القرى الواقعة في حدود السهل الفيضي ، بينما يظهر التأثير المباشر للطرق في القرى الواقعة في النطاق الهامشي .

ح- مواضع بسيطة :

تعد هذه المواضع أحادية العامل سواء كان التأثير مباشراً أو غير مباشر ، والعامل المؤثر هنا هو الطريق فقط ، وذلك لبعد المورد المائي عن مجال التأثير .

ثالثاً : التصنيف على أساس أنواع المواضع الريفية

تعتبر دراسة الموضع في المستوطنة البشرية من الأمور الهامة في دراسة الاستيطان بشكل عام و العمران الريفي بشكل خاص لأنه يبين كيفية نشأة المستوطنات الريفية ، وأسباب اختيار مواضعها ، وتطورها ، والظروف التي طرأت عليها ، كما يفسر تباين أحجامها ، وأنماطها ، يحتل السكن الريفي مواضع متنوعة في المجال كالقمم والحافات والسفوح و فوق المساقط والضفاف النهرية ، يفسر ذلك بأسباب متنوعة تاريخية وطبيعية وعقارية وغيرها .

وهناك العديد من مواضع المستوطنات الريفية لكل منها مميزاته وتأثيره في المستوطنات وتطورها ، وقد وقسمها Brian ، Hudson ، خالد المطري إلي المواضع التالية :

١. مواضع الأدوية النهرية

وتتميز بكثرتها وبخاصة في المناطق غير المرتفعة ، حيث تتجنب المستوطنات الريفية المتجمعة الأراضي المرتفعة بسبب سفوحها الشديدة الانحدار وتربتها الرقيقة الحمضية ، كما تتميز مواضع الأدوية عادة بتوفير الأراضي الزراعية الخصبة المستوى وبوفرة مياهها التي تشكل

مصدراً جيداً للأسماك وممراً جيداً إلى جانب كونها مصدراً لمياه الشرب بالنسبة للإنسان والحيوان ، كما تعتبر المياه الجارية في هذه المواضع وسيلة مساعدة لإدارة طواحين الحبوب أو غزل الصوف ، ففي منطقة جبال البنين بانجلترا نشأت صناعة الصوف في الماضي بفضل توفر المواضع العديدة للطواحين إلى جانب وجود العديد من الغدران المائية سريعة الجريان على طول جوانب التلال، وقد كونت هذه الطواحين النواة الأولى التي نمت حولها المستوطنات الريفية بانجلترا منذ بداية القرن الثالث عشر .

كذلك تتميز المواضع النهرية بسهولة الاتصال ، فقد كان للأنهار وما يزال أهميتها كشرايين هامة في النقل ينتقل عبرها سكان المستوطنات الريفية من مكان لآخر، كما ينقلون بضائعهم وإنتاجهم إلى القرى والمدن المجاورة ويحصلون عبرها على احتياجاتهم منها .

وقد وفرت الأودية النهرية في كثير من الأحيان الحماية الطبيعية للمستوطنات التي توجد عليها أو في وسطها ، ففي أوقات الشغب وعدم الاستقرار السياسي في العصر العباسي المتأخر ، وفي الفترة التي تلته كان سكان القرى العراقية في منطقة الأهوار يعيشون في أمان نسبي بعيداً عن المشكلات المختلفة التي عانى منها السكان في مناطق العراق الأخرى .

وفي مصر كانت المواضع الأولى للمستوطنات الريفية تقوم عند رؤوس الأودية الفرعية لما توفره هذه المواضع البعيدة عن النهر من حماية للمساكن من خطر الفيضان والسيول المفاجئة إلى جانب ميزة القرب من مصدر المياه ، وهذا يفسر تركز مواضع الحضارات المصرية القديمة في الدلتا والصعيد في مواضع متماثلة ، وعندما ازدادت خبرات الإنسان وازداد تقدمه وتمكن من السيطرة على مياه الفيضان والتحكم في النهر اقتربت مواضع المستوطنات الريفية من النهر .

ومع ذلك كله فإن الأنهار ليست في كل الحالات عوامل مشجعة على قيام المستوطنات الريفية ، بل قد تكون عوامل طرد تؤدي إلى ابتعاد المساكن الريفية بسبب أخطار الفيضان وما ينتج عنها من تدمير ، أو لوجودها في عروض مناخية غير ملائمة للسكني مثلما هو الحال في أنهار الكونغو والأمازون وغيرهما من أنهار المناطق المدارية والمستنقعات ، وفي الصومال تبتعد القرى عن ضفاف نهري جوبا وشيلي في المناطق المختلفة بسبب طغيان مياه الفيضان التي تتسبب في تدمير المساكن والأراضي الزراعية والحيوانات ولتجنب أضرار ذبابة التسي ـ تسي التي تضر السكان والماشية .

٢. مواضع الجزر الفيضية

وترتبط بالمواضع النهرية السابقة حيث توجد وسط الأنهار في الجزر التي ترتفع فوق مياه الفيضان ، ومن أمثلتها العديد من المواضع الريفية المكونة في دلتا الجانج بالبنغال والتي تقوم على الجزر ذات الضفاف الصناعية التي ترتفع قليلاً عن المياه الجارية ، وفي أوقات الفيضان تنفصل هذه المواضع عن بعضها بواسطة مياه الدوامات ، كما تنفصل عن بعضها في الفترات الأخرى من السنة بواسطة أراضي الأرز والجوت التي تحددها خلجان صغيره .

٣. مواضع شاطئ البحر : Seaside Villages

وتكون نشأتها أول الأمر في أماكن قريبة من نقاط اتصال النهر بالبحر حيث تمتد البلاجات الرملية بصورة متسعة، أو حيث يترك اللاندسكيب مساحات مستوية تكفي للبناء ، مثلما هو الحال في بلاجات السواحل البحرية المرتفعة الضيقة أو في رؤوس الفيوردات .

٤. مواضع الصيد

وتشمل مواضع الصيد المائي والبري ، وتنتشر في مناطق مختلفة من سطح الأرض مثل مناطق مقدمات الصحراء أو شواطئ البحر والبحيرات

وضفاف الأنهار والمجاري المائية، وتتميز مواضع المستوطنات الريفية من هذا النوع بتوفير شروط خاصة تمكن من القيام بحرفة الصيد ، مثل وجود مدخل محمي للنهر أو البحر ، أو وجود خليج صغير من البحر والبحيرة محمي من العواصف والرياح العاصفة ومن القرصنة إلى جانب سهولة الوصول إلى مناطق الصيد المنتجة.

٥. مواضع خطوط الينابيع والآبار : Springe – line villages

وتتميز هذه المواضع بسهولة الوصول إلى موارد المياه الدائمة ، إلى جانب قربها من الأراضي الزراعية ذات الإنتاج المختلف ، وتعتبر هذه المواضع موارد مائية بديلة لمياه الأنهار الجارية ، ولهذا تشكل النوبات التي تتجمع حولها مساكن الريفيين في المناطق الجبلية وشبة الجبلية والصحراوية .

ومن أمثلة هذه المواضع تلك التي تمتد على طول الحافة الجبلية من لنكولن هيت Lincolin Heath إلى إدج Edge بانجلترا حيث تتباعد القرى عن بعضها في شكل شريطي ، كما تتميز هذه القرى بامتداد المراعي الجبلية الجافة في طرفها الأعلى.

٦. مواضع التلال وأعالي السفوح: Hill – Top villages

تعتبر قمم التلال من أكثر مواضع المستوطنات الريفية تعدداً ، ويرجع وجود هذه المواضع إلى الفترات التي انتشرت فيها القرصنة البرية والبحرية ، حيث كانت توفر أماكن تتمتع بالحماية الطبيعية وملاجئ آمنه للسكني البشرية إلى جانب أهمية التركيب الصخري لهذه المواضع الذي يوفر مادة البناء للمساكن الريفية .

يحتل السكن الريفي القمم لأسباب دفاعية كما كان يحدث في الفترات التاريخية المضطربة أو بتجنب خطر الفيضانات والسيول التي تتعرض لها المناطق المنخفضة او لربح المجال الزراعي بتخصيص المناطق

المرتفعة للسكن والموجودة في الأسفل للزراعة فتسهل مراقبة المزارع والحقول والإشراف عليها .

وينتشر هذا النوع من المواضيع في دول البحر المتوسط التي تعرضت خلال فترة طويلة من تاريخها لأخطار القرصنة والغزو الخارجي ، وإن اختلفت المواضع هنا من مكان لآخر في بعض التفاصيل ، وتشمل قرى التلال في انجلترا مواضع السفوح الجبلية المنخفضة نسبياً سواء أكانت هضاباً أو أقدام جبال لا يزيد ارتفاعها عن ١٠٠٠ قدم ، ويتجمع أكبرها حجماً وأكثرها عدداً عند المرتفعات الأكثر انخفاضًا ، وفي بعض المواضع التي تكون الأودية الجبلية فيها عميقة وضيقة كما هو الحال في ديفون Devon بانجلترا .

٧. مواضع السفوح الجبلية

وهي نوع من المواضع المرتفعة التي تتسلق الجبال لتستفيد من الطبوغرافيا المحلية ، ومن أمثلتها القرى التي تنتشر في وأودية الرون الأعلى في جبال الألب حيث تمتد المستوطنات الريفية من الشرق إلى الغرب معانقة السفوح المواجهة للجنوب لتستفيد من أشعة الشمس ، بينما تخلو السفوح الشمالية من المواضع السكنية لمواجهتها للشمال القطبي ووقوعها ، بالتالي في ظل الشمس معرضة للبرودة الشديدة .

٨. موضع وسط السفوح

ويتحكم في انتشار السكن في هذه الاماكن عاملين رئيسيين وفرة مصادر المياه بشكل عيون وينابيع خاصة في مناطق توضع الكلس فوق الطبقات الصخرية غير النافذة أو ليحتل السكن موقعاً وسطاً بين الأراضي الزراعية أثنين أو حيزين اثنين حيز الزراعة في الأسفل وحيز الرعي وبعض الزراعات الخفيفة في الأعالي .

٩. موضع قدم السفوح

بالإضافة إلى أخرى ممكنة يحتل سكن هذه المواضع إذا كانت السفوح حادة كما هو حال السفوح المقعرة ولتفادي خطر الفيضانات كذلك في حالة سفوح متصلة بسهول ومنخفضات .

١٠. موضع الحافات

في كثير من الحالات تشق هذه الحافات أودية تشكل ثغرات أو تسهل التكامل والتبادل وتوفر مياه الري ويستغلها الإنسان للاستقرار.

١١. موضع ضفاف الأنهار الغرينية

وفيه يحتل السكن الريفي المتجمع مواقع مركزية بالنسبة للحيز الريفي ، قد يشغل موقعا مركزياً ، نظرا لمكوناته الطبيعية : التربة الغنية والسهول الخصبة ووفرة المياه .

١٢. مواضع الفيوردات والجسور والكباري الأرضية

ظهرت هذه المواضع خلال العصور الوسطى في أوربا نتيجة للاكتفاء الذاتي للمستوطنات الريفية الذي صاحب انتشار طرق التجارة ، فقد نمت العديد من المستوطنات الريفية الصغيرة من عزب وكفور وتحولت إلى قرى بفضل مواضعها الجيدة على الطرق القديمة ، كذلك فقد بنيت مستوطنات ريفية جديدة عند طرق العبور الصغرى وعلى طول الطرق الطويلة الهامة ، وقد استمر نمو الكثير من هذه المواضع بفضل سيطرتها على الجسور وطرق العبور وتحكمها في النقاط الإستراتيجية على طول خطوط المواصلات الهامة ، مما أدى إلى تحول بعضها إلى مدن

١٣. المواضع الجافة

وتنتشر هذه المواضع في المناطق المنخفضة المعرضة لغمر المياه باستمرار ، حيث يسعى السكان إلى بناء مستوطناتهم السكنية في الأجزاء المرتفعة البعيدة عن غمر المياه ، ومن أمثلة هذه المواضع تلك الموجودة في هولندا المنخفضة ، حيث كان المستوطنون الأول يبحثون عن

المواضع الجافة لبناء قراهم عن طريق بناء الروابي الصناعية ، وقد أدت التسهيلات الحديثة في تصريف المياه إلى إمكان استخدام الحواجز والسدود في الأرضي المنخفضة مما أتاح استخدامها للاستيطان الريفي ، وأدى إلى هجرة الكثير من مواضع التربان .

١٤. مواضع التعدين والاستخراج الباطني

وتتميز المستوطنات الريفية التعدينية بمواضعها القريب من رأس المنجم بقدر الإمكان ، أو القرب من مصانع التعدين ، وتبدأ المستوطنات من هذا النوع صغيره أوَّل الأمر كمعسكرات في أغلب الأحيان ويتطلب نموها أن تكون على اتصال جيد بالسوق الخارجي .

رابعاً : التصنيف على أساس الحجم

تعد دراسة الحجم من المعايير والأسس المهمة التي تستخدم في تصنيف المحلات العمرانية الريفية ، حيث تختلف مراكز الاستقرار الريفية اختلافاً كبيراً من حيث الحجم وذلك لاختلاف ظروف البيئة المحلية ، والمرحلة التي تمر بها الدولة في التنمية الاقتصادية ، ونوع الوظيفة الاقتصادية ، أو طريقة استخدام الأرض التي تقوم فوقها مراكز الاستقرار.

ويقصد عند دراسة تصنيف مراكز العمران الريفي على أساس الحجم أهم عناصر هذا الحجم والتي تتمثل في الحجم السكاني والحجم العمراني ، لأنهما أهم عناصر التعمير في مناطق العمران حيث تتباين المحلات العمرانية من حيث الحجم السكاني والسكني وإن كان التباين في مراكز العمران ليس تبايناً عشوائياً ولكنه تباين تتحكم فيه مجموعة من العوامل الطبيعة والبشرية ، والتي انتهت به إلى عدد من الأنماط الإقليمية والبيئية المميزة وتتخلص هذه العوامل في كثافة السكان وتوزيعهم ، عمر المحلة العمرانية وتاريخ التعمير ونوع وكثافة الاستخدام بها.

جاءت دراسة الحجم على أساس أنه يعد من المعايير والأسس الهامة ، التي تستخدم في تحديد وتصنيف المحلات العمرانية الريفية خاصة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، وتختلف دراسة أحجام المحلات العمرانية ، فمنها ما يقوم على أساس تصنيفها بحيث تدل الفئات الحجمية على الصورة التوزيعية للمحلات ، مثل القرى النووية ، القرى المتكتلة ، المساكن المبعثرة ، ومنها ما يقتصر على دراسة الأحجام الفعلية المدروسة بتوزيعها في فئات مناسبة ، قد تخضع في تقديرها للعامل الذاتي للباحث الذي يحدد مدى تلك الفئات ، وقد تكون دراسة الفئات موضوعية يحدد فيها عدد الفئات وحدودها ومداها بالطريق الإحصائية المتداولة ، كالمتوسط و الانحراف المعياري ، وفي كل الطرق السابقة يراعي إظهار مدى التشابه أو الاختلاف ، بين أحجام المحلات وعددها ، ويرجع هذا الاختلاف إلى الأحداث التاريخية التي مرت بالمنطقة ، وخاصة هجرة القبائل العربية إلى المنطقة ، وخصوبة الأراضي الزراعية وغيرها من الموارد المحلية المتاحة ، ومدى قدرة الإنسان على استغلالها .

هذا ينبغي الإشارة إلى أن دراسة تصنيف المحلات العمرانية الريفية حسب أحجامها يقوم على بناء تلك الأسس والمعايير المستخدمة في هذا وهي (السكان – المساكن – مساحة الكتلة المبنية) ، وعلى هذا الأساس سوف يتم دراسة التصنيفات علي أساس الحجم المختلفة على النحو التالي :

١. التصنيف حسب الحجم السكاني

لا يحمل تصنيف القرى تبعاً للحجم السكاني المطلق دلالة كبيرة عن حجم الكتلة العمرانية فقد تكون القرية نووية مجمعة قليلة التوابع ، وقد تكون مشتتة كثيرة التوابع وسيختلف الحجم السكاني لمراكز العمرانية في الحالتين ، ولذا فمن الضروري دراسة متوسط

الحجم السكاني بكل قرية وبدراسته تبين أنه يعد تصنيفاً غير عادل فهو لا يعبر بصدق عن حجم المحلة العمرانية ، حيث إنه يقسم الحجم السكاني للمحلة العمرانية بالتساوي بين جميع التوابع ، مما يجعل الحجم المتوسط يخرج بشكل مضلل ، فقد يتركز غالبية السكان في الكتلة الرئيسة للقرية أو قد تكون توابع القرى عبارة عن توابع شبه متساوية الأحجام بالإضافة إلى أن هناك بعض التوابع والعزب لا يسكنها سوى أعداد قليلة من السكان.

يعد دراسة الحجم المتوسط للسكان لكل قرية على حده ، وقد تكون القرية نووية مجمعة قليلة التوابع ، وقرى مشتتة كثيرة التوابع وهنا يظهر الاختلاف في الحجم العمراني في كلتا الحالتين ، في حين أن دراسة الحجم المتوسط للسكان لا تؤدي إلى نفس النتيجة المطلوبة بين أحجام الأجزاء العمرانية ، ولذلك فمن الضروري دراسة الانحراف المعياري عن المتوسط السكاني فكلما زاد الانحراف المعياري دل ذلك على وجود مركز عمراني كبير نسبياً ، ومجموعة مراكز أصغر منه داخل القرية الواحدة ، أما إذا الانحراف المعياري عن متوسط الحجم السكاني دل ذلك على وجود اقتراب أو شبه تساو في أحجام المحلات العمرانية .

لذا فأنسب الطرق لإتمام عملية تصنيف المحلات العمرانية هو حساب الحجم المتوسط لأحجام القرى بقسمة إجمالي عدد سكان القرى على عددها ، وبعد ذلك حساب الانحراف المعياري لجميع القرى عن متوسط الحجم السكاني لأحجام تلك القرى ، مما يساعد في النهاية على إبراز مجموعة الفئات الحجمية ، ومن خلال معرفة متوسط الحجم السكاني وقيمة الانحراف المعياري تم تكوين مجموعة من الفئات الحجمية تسمح بإجراء المقارنات حسب الحجم السكاني .

٢. تصنيف المحلات العمرانية الريفية حسب نسبة مساحة الكتلة السكنية إلى مساحة الزمام الكلية

تعتبر مساحة الكتلة السكنية لقرية من القرى دليلاً على كبر أو صغر هذه القرية ، فإذا ما قورنت مساحة الكتلة السكنية بمساحة الزمام الكلية لأعطى ذلك مؤشراً على مدى التباين أو التوافق بين مساحة كل منها ، بالإضافة إلى ما تظهره هذه المقارنة من مدى تركز العمران ، فقد تكون المباني مجمعة في القرية الأم فترتفع بها نسبة الكتلة السكنية ، وقد تكون مشتتة في عدد التوابع فتقل بذلك نسبة الكتلة السكنية علاوة على أن القرى ذات الزمامات الكبيرة تقل بها نسبة الكتلة السكنية .

كما تعد المساحة المبنية أحد العناصر الهامة لدراسة الحجم العمراني بالقري من خلال معرفة (عدد المباني ومساحة الكتلة المبينة) ، وذلك لكل قرية على حده وحساب مؤشر تركز المباني لمعرفة تجمع المباني أو تشتتها ، وللحكم على أحجام المحلات بريف المنطقة لا يتضح إلا بعد دراسة أحجامها العمرانية بعناصرها الثلاثة وهي (السكان– المباني– المساحة المبنية) ، والتي بدونها تصبح دراسة الحجم العمراني تكراراً لدراسة الحجم السكاني ولا تقدم جديداً ، وتبدو أهمية مؤشر تركز العمران في الوحدة المساحية ، في أنه يبين مدى تركز العمران ، والعكس.

٣. تصنيف المحلات العمرانية الريفية حسب كثافة المساكن

توضح دراسة كثافة المساكن بالمحلات العمرانية الريفية تتفاوت من قرية لأخرى العلاقة بين عدد المساكن ومساحة هذه المنطقة ، ولذا كان من الأهمية دراسة كثافة المساكن كعامل مهم وضروري لاستخدامه كمعيار لتصنيف المحلات العمرانية ، ومما سبق يتضح ارتفاع كثافة المساكن بمعظم القرى خاصة القرى ذات الكثافة

السكانية المرتفعة ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع متوسط كثافة المساكن على مستوى العديد من المحلات العمرانية الريفية .

٤. تصنيف المحلات العمرانية الريفية حسب عدد التوابع

تعتبر دراسة عدد التوابع التي تتبع قرية ما مؤشرًا جديًا لأهمية القرية من حيث الخدمات التي تؤديها القرية الكبيرة إلى هذه التوابع الأقل حجمًا ، وتوضح أيضًا مدى العلاقات المتبادلة بين تلك القرى وتوابعها سواء من ناحية رحلة العمل اليومية الناتجة عن تركز الخدمات في القرية الكبيرة (الأم) ، أو من ناحية المواصلات وأهميتها في خدمة هذه التوابع ، لذلك فإنه أنه من المفيد تصنيف المحلات العمرانية الريفية حسب عدد التوابع بكل قرية ، إذ يعد من التصنيفات الهامة للمحلات العمرانية الريفية .

✓ **قرى كبيرة الحجم جداً** : يضم هذا النمط القرى التي يزيد عدد سكانها عن خمسون ألف نسمة فأكثر ، وتحتوي علي أكبر عدد من التوابع ، ومعظم تلك القري مرتبط بالأنهار والسهول الفيضية الخصبة والتربة ذات الجدارة الإنتاجية العالية ، ومن مبررات الحجم السكاني الكبير اتساع مساحة الزمام الزراعي والخصوبة العالية للأراضي الزراعية بها إضافة إلى كونها من القرى القديمة ، ومقراً للوحدات المحلية حيث تتوافر بها العديد من الخدمات التي توفرها لسكانها والقرى المجاورة لها .

✓ **قرى كبيرة** : تشمل القرى التي تزيد عدد توابعها على عشر توابع ، ويرجع ذلك إلى اتساع الزمام الإداري لهذه القرى ، هذا بالإضافة إلى توافر الإمكانيات والخدمات التي تتيح لها إعالة عدد كبير من التوابع ، وكل منه تمثل قرى خدمية مركزية تقوم بتقديم الخدمات الإدارية المختلفة لسكان هذه التوابع ، هذا بالإضافة إلى تطرف الموضع السكني للكتلة السكنية الرئيسة لهذه القرى الذي كان سبباً وراء

ظهور هذا العدد الكبير من التوابع لاختصار رحلة العمل اليومية ، التي أصبحت غير اقتصادية ، وتشكل عبئاً على الزراع بسبب انعزال السكن الرئيسي في أحد جوانب الزمام الإداري.

✓ **قرى متوسطة** : هي التي يتراوح عدد توابعها من ٣ لأقل من عشر توابع ، ويضم هذا النمط العديد من القري ، وهي قرى ذات زمام كبير ، ويلاحظ على قرى هذا النمط أنها تضم بعض القرى القديمة والتي تعد من أكبر القرى من حيث الحجم السكاني ، هذا بالإضافة إلى أن هذا النمط يشمل مجموعة من القرى تقع كتلتها السكنية الرئيسة في موقع شبه متطرفة من زمامها .

✓ **قرى صغيرة** : تضم قرى ذات تابعين فقط ، ويتمثل هذا النمط القرى الحديثة النشأة ، حيث إنها كانت أحد توابع ، وأقيمت بمناطق الاستصلاح الزراعي ، إضافة إلى ضيق زمامها مما لا يشكل عبئاً اقتصادياً على رحلة العمل اليومية ولا يدفع بالضرورة إلى ظهور توابع جديدة .

خامساً : تصنيف المحلات العمرانية الريفية تبعاً للوظيفة

يعد التصنيف الوظيفي Functional Classification أحد التصنيفات المهمة في تحديد أنماط مراكز العمران المختلفة ، وذلك لما للوظيفة من دور هام في نمو وتطور المحلة العمرانية من ناحية ، وعلى هيكلها العام من ناحية أخرى ، ولما كانت الوظيفة الرئيسة لمراكز العمران هي تمكين الإنسان من الاستقرار فيها إلا أن هناك وظائف أخرى تؤديها المحلات العمرانية ، وإن كانت تختلف من إقليم إلى آخر بل إنها تتباين داخل الإقليم نفسه ، لكل محل وظيفة تبرر وجودها ، وتحدد نمط الحياة فيها ، وقد قامت عدة محاولات تهدف إلى تصنيف وظائف المحلات ، ولكن معظمها يهتم بالمدن ورغم ذلك تفيد ففي العمران الريفي ودراسته حسب وظائفه ، وتفيد في هذا المجال تصنيفات هارس

للمدن الأمريكية والذي ذكر فيها أن تلك الوظائف تتحدد على أساسين هما وظائف أو مهنة السكان Occupations والتي تهتم بجميع السكان ذوى النشاط الاقتصادي ، أما الأساس الثاني وهو عمالة السكان Employment والتي يقتصر على العاملين بالصناعات التحويلية .

وذلك أن استخدام المدخل السكاني يعطى الصورة العامة للوظائف الخاصة بالمحلات بينما يعطى توزيع الخدمات الوضع التفصيلي لها وسيأتي دوره بعد ذلك ولما كانت الدراسة تقتصر على الريف دون الحضر ، فيمكن دراسة الأساس الأول وهو وظيفة السكان باستخدام جداول النشاط الاقتصادي للتعداد العام ، إذ إنها أكثر تعبيرًا كما يمكن من خلالها تحددي وظائف المحلات على المستوى العام ، وذلك بعد استبعاد بعض الجرف الصغيرة والتي تظهر على هيئة كسور جدًا مثل استغلال المناجم والمحاجر، الكهرباء ، الغاز والمياه ، التموين والتأمينات ، العقارات ، خدمات الأعمال ، وقد تم الاعتماد على الحرف الهامة ، وقد قام الباحث بأتباع الخطوات التالية في تحديد وظائف المحلات الريفية بالمنطقة بعد استخراج النسب المئوية لكل قسم من أقسام النشاط الاقتصادي من جملة السكان ذوى النشاط الاقتصادي ويتم على النحو التالي :

أ- على أساس أن وظيفة المحلات تتمثل في نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه أكبر نسبه من السكان ذوى النشاط الاقتصادي ، وفي هذا المجال يمكن استخدام المتوسط العام لنسبة ذلك النشاط على مستوى المنطقة كمعيار لتحديد تلك الوظيفة .

ب- استخراج معامل توطن الأنشطة الاقتصادية للسكان كالتالي

النسبة المئوية للعاملين بالنشاط على مستوى المركز

وعلى أساس معامل التوطن يمكن تصنيف المحلات حسب وظائفها ، فمثلاً إذا ذاد معامل التوطن عن الواحد الصحيح لنشاط ما في محله معينة وقلت معاملات التوطن الأخرى لبقية الأنشطة عن الواحد الصحيح ، صنفت المحلة على أساس النشاط الأول ، وإذا ظهر مع النشاط الرئيسي أنشطة أخرى يزيد معامل توطنها عن الواحد الصحيح ، صنفت المحلة على أساس أنها محلة متعددة الوظائف ، وبخلاف النشاط الأساسي العام للمحلات الزراعية إذا زاد معامل التوطن لنشاط ما في أحدى المحلات ، دل ذلك على تخصصها في أحد الأنشطة التي تحدد لها وظيفة مميزة ، أما إذا قلت معاملات التوطن للأنشطة المختلفة عن الواحد الصحيح لمحلة ما ، دل ذلك على عدم وضوح وظائفها .

وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف المحلات العمرانية الريفية حسب الوظيفة السائدة في كل قرية حتى يتم التعرف على مدى تكامل هذه القرى مع بعضها البعض ، ولما كانت الوظيفة الرئيسة السائدة بكل القرى هي الزراعة ، إذ بلغت نسبتها حوالي نصف جملة العاملين بالنشاط الاقتصادي ، وهذا ما يؤكده بعض الباحثين أمثال "Dickinson" بأن مراكز العمران الريفي هي التي يسود فيها حرفة الزراعة بينما مراكز العمران الحضري هي التي يعمل سكانها في الحرفة غير الزراعية ، ومن ثم لا يمكن تصنيف القرى على أساس الوظيفة الزراعية التي يشتركون فيها جميعاً ، حيث توجد وظائف أخرى عديدة بجانب الزراعة وبناء على ذلك يمكن تصنيف القرى على أساس الوظيفة التالية للزراعة في الأهمية النسبية ووضعها داخل

مجموعات متشابهة لمعرفة مدى التكامل الوظيفي داخل منطقة الدراسة ، أي أنه يعتمد على اعتبارين يمكن الاعتماد عليهما في تصنيف المحلات العمرانية حسب وظائفها وهي :

- ✓ **التصنيف الاقتصادي أو المدخل السكاني .**
- ✓ **توزيع مرافق الخدمات والأنشطة على المحلات العمرانية .**

سادساً : التصنيف حسب معيار الخدمات

نتيجة لأوجه النقد التي وجهت إلى طريقة تصنيف المحلات العمرانية حسب الحرفة أو الوظيفة العامة المعتمدة على بيانات النشاط الاقتصادي للسكان ، استخدم هذا المعيار ، نظراً لأن المحلات العمرانية عادة ما تؤدي بعض الوظائف ، التي تعد الأساس لوجودها ، وقد ظهرت الكثير من الدراسات حول هذا الموضوع لما تؤديه المحلات العمرانية من خدمات ولعل أشهرها تلك الدراسات والمحاولات للربط بين حجم المحلات ووظائفها ، والتي توصلت في نهاية المطاف إلى أن المحلات العمرانية تتراص في هيراكية عمرانية حيث من الممكن أن يعمل سكان محلة عمرانية في ملحة عمرانية مجاورة أو في مدينة مجاورة ، بالإضافة إلى أن هذا التصنيف لا يظهر بعض الحرف البارزة في المحلات العمرانية التي يعمل بها أعداد ضئيلة من السكان ، وعلى هذا كان من الضروري أن نقوم بعمل تصنيف جديد لقرى منطقة الدراسة استناداً إلى توزيع الخدمات الوظيفة في المحلات العمرانية وفقاً للخدمات المركزية مع الأحد في الاعتبار أن معيرا الخدمات الخاص بها لا بد أن يتجاوز حدوده داخل المحلة العمرانية وخارجها ، ويمكن اعتبار أن أكثر الخدمات الوظيفية أهمية في تحديد معيار الخدمات تتمثل في :

- ✓ المدرسة الإعدادية والثانوية .
- ✓ خدمات الأمن " نقاط الشرطة "
- ✓ الوحدات المحلية .

✓ الوحدات الاجتماعية .

✓ الوحدات المجمعة والمجموعات الصحية ، ومستشفي قروي .

✓ الوحدات البيطرية .

✓ الأسواق الأسبوعية .

ومن ناحية أخرى فأنه من الضروري التنبيه والإشارة إلى أنه بسبب تعدد تلك المعايير والأسس ، فقد قام تم بتقسيم الخدمات التي تؤديها المحلات على أساس مدى توفر كل منها في المحلة العمرانية ، باعتبار أن المحلة التي يوجد بها كل هذه الوظائف السابقة ، أو أكبر عدد منها ، تعد قرى ذات خدمات مركزية ، أما القرى التي يوجد بها مدرسة ابتدائية أو وحده صحية ريفية أو الأسواق الصغيرة ، وتعتبر تلك القرى ذات مستوى أدنى من الخدمات ، وعلي اعتبار أن المحلة العمرانية التي يوجد بها كل الخدمات الوظيفية السابقة أو أكبر عدد منها تعد قرى ذات ثقل خدمي ، وأن القرى التي يوجد بها خدمة وظيفية واحدة تعد تلك القرى ليس لها ثقل خدمي أو وظيفي ، **ولتحقيق ذلك سوف يتم تقسيم القرى حسب مراكز الثقل الخدمي إلى :**

أ- **قرى المستوى الأول** : ينتمي لهذا النمط معظم القري الكبيرة الحجم السكاني وبداخلها توجد تقسيمات حسب أعداد أو مستوى مرافق الخدمات الوظيفية الموجودة بها التي تؤديها ، و يتميز بوجود معظم الخدمات الوظيفية وينتمي لهذا النمط معظم القري الكبيرة جداً والتي تتميز بكبر الحجم السكاني والمساحي ، وأهم ما يلاحظ أن معظمها قرى المجالس المحلية .

ب- **قرى المستوى الثاني** : يتميز بوجود أربع خدمات وظيفية على الأقل ، وينتمي لها النمط القري الكبيرة الحجم السكاني ، فالأولى تعد مقرًا للوحدة المحلية أما الثانية فتتميز بقربها من حواضر المراكز .

ت- **قرى المستوى الثالث** : يتميز بوجود ثلاث خدمات وظيفية ، وينتمي لهذا النمط القري المتوسطة الحجم السكاني، ويوجد بها خدمات المدرسة الإعدادية والوحدة الصحية، والوحدة الاجتماعية والوحدة البيطرية

ث- **قرى المستوى الرابع** : تتميز بوجود خدمتين وظيفتين فقط ، وينتمي لها النمط القري الصغيرة الحجم السكاني ، وهي منتشرة في العديد من المناطق الصحراوية والمناطق الجافة وشبه الجافة

ج- **قرى المستوى الخامس** : وهي تمثل القرى ذات مستوى أدنى من الخدمات ، وتتميز قرى هذا النمط بوجود خدمة وظيفية واحدة وهي وحدة صحية أو مجموعة صحية ، وينتمي لها النمط القري الصغيرة جداً والمتمثلة بالعزب والكفور والنجوع .

كما يظهر النمو الثابت فى قطاع الخدمات فى المناطق الريفية فى دول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية فى تباين الثروات المتذبذبة فى الإنتاج المعتمد على الصناعة ، وقد زادت العمالة فى قطاع الخدمات فى المناطق الريفية تدريجياً خلال القرن العشرين لتصبح المصدر الأصلي فى المناطق الريفية فى الدول المتقدمة ، وقد حدث هذا فى مصر أيضاً إلى حد ما ، فقد أدى دخول الكهرباء إلى الريف المصرى إلى انتشار أنشطة متنوعة مثل محلات التصوير للأشخاص والمستندات ، بالإضافة إلى انتشار ورش النجارة وإصلاح السيارات وإنشاء البوابات الحديدية ، وانتشار خدمات الكمبيوتر والدش ، كيفما كان فإن مغزى قطاع الخدمات يميل إلى التضخم بمعدل متنوع ومتسع للأنشطة المشتملة تحت مظلته.

سابعاً : التصنيف حسب أنماط استخدامات الأراضي

لا يقصد باستخدام الأرض في الدراسة الحالية ذلك الاستخدام الأمثل الدقيق الذي يستوعب كافة تفاعلات الإنسان مع البيئة التي يعيش فيها

، وإنما الهدف من دراسة استخدام الأرض هو معرفة مدى استخدام أو استغلال المساحة الكلية الأراضي الذي تنقسم أراضيه إلى الاستخدام الزراعي ، والذي يمثل القاعدة الأساسية للبنيان الاقتصادي بالمنقطة بالإضافة إلى أنه من أهم العوامل التي تعطى الصورة المميزة للمركز ، هذا بالإضافة إلى الاستخدام غير الزراعي وهو الاستخدام بغرض السكن بإنشاء المراكز العمرانية اللازمة لسكن القرويين أو لاستخدامها في أغراض المنافع العامة الأخرى هذا وقد اعتني علم الجغرافيا الحديثة بدراسة استخدام الأرض دراسة مستفيضة ، وتأتي هذه العناية على النحو الذي يضع نتائج هذه الدراسة لحساب الإنسان .

يقصد باستخدام أرض السكن الريف دراسة وظيفة المكان والتعرف على الاستخدام الداخلي للمسكن الريفي ، للوصول إلى خريطة استخدام الأرض في القرية ، وتحديد وظيفة كل جزء فيها ، ومن ثم إبراز النمط العام للاستخدام العمراني داخل القرية ، ومن المعروف أن السكن الريف يتألف من مجموعة من المباني لإيواء السكان ومباني تؤدي فيها الخدمات اللازمة لهم والضرورات التي تقتضيها ممارسة الأنشطة المختلفة بالقرية .

وعلى هذا يمكن تمييز عدة أنماط أساسية لاستخدام أرض السكان الريفي داخل القرية على النحو التالي :

❖ **الاستخدام السكني** : يشمل الإنسان والحيوان باتساعها الأفقية وارتفاعاتها الرأسية وملحقاتها .

❖ **الاستخدام الخدمي**: يختص بجميع المرافق الخدمية الإدارية والأمنية والتعليمية والصحية والاجتماعية والزراعية وخدمات المواصلات .

❖ **الاستخدام التجاري** : يتمثل في المحلات التجارية بأنواعها وكذلك الأسواق الأسبوعية .

❖ **الاستخدام الحرفي الصناعي** : هو مجال ممارسة الحرف الأهلية اللازمة للسكان الريفيين ، ويدخل فيها جميع أشكال الصناعات الريفية ومنها المخابز والمطاحن .

❖ **الاستخدام الديني** : ويشمل أماكن العيادة ودور العزاء والأضرحة .

❖ **أرض الفضاء** : داخل الكتلة السكنية .

❖ **الأراضي المزروعة** : داخل الكتلة السكنية مبانيها كأن تكون أشجار خشبية أو فاكهة أو خضر أو محاصيل .

❖ **المقابر** : المستعمل منها وغير المستعمل .

ونظرًا لعدم توافر بيانات تفصيلية تغطى أنماط الاستخدام السابقة في كل قرى ، ثم اختيار بعض النماذج لدراستها ، وقد روعي عند اختيار تلك النماذج بعض الأسس وهي أن تمثل النماذج المختارة الأنماط المختلفة للعمران من حيث النمط التاريخي ، والنمط الحجمي والنمط الوظيفي بالإضافة لاختلاف الموقع وذلك على النحو التالي :

✓ ويأتي **الاستخدام الخدمي** : في المرتبة الثانية بعد الاستخدام السكني ، حيث تعتبر القرية مجمعاً العديد من الخدمات وذلك لكونها مقراً للوحدة المحلية ، وتتوزع مرافق الاستخدام الخدمي على أطراف الكتلة السكنية، وإن كان يتركز معظمها في أقصى الجنوب الشرقي حيث توجد نقطة الشرطة والوحدة الصحية ومكتب البريد ، ومقر الوحدة المحلية ومركز الشباب والوحدة البيطرية والمدارس الابتدائية الإعدادية والثانوية بالإضافة إلى معهد أبنود الثانوي وبنك القرية ، بينما توجد مدرسة ابتدائي في شمال شرق القرية بينما توجد الجمعية الزراعية ومعهد ابتدائي وإعدادي أزهري في شمال غرب القرية .

✓ أما **الاستخدام التجاري** : فهو يتمثل في مجموعة من المحلات التجارية الصغيرة التي تحتل الطابق الأول الأرضي من المباني السكنية بالقرية وتنتشر في كافة أرجاء القرية ، هذا فضلاً عن وجود سوق أبنود

الأسبوعي والذي يعقد يوم الأربعاء من كل أسبوع وتبلغ مساحته ثلاثة أفدنة وتقع أرضه إلى الشرق من سكن القرية خارج الكتلة السكنية ، حيث يمكن القول بأن القرية مركز تجاري يقدم إليها كثير من أهالي القرى المجاورة ، ولا يمثل الاستخدام الصناعي سوى جزءاً قليلاً من مساحة الاستخدامات بالقرية ومعظمها صناعات صغيرة ممثلة في ماكينات الطحين وورش الحدادة وإصلاح الأحذية .

ثامناً : التصنيف على أساس نمط التوزيع العمراني (المركزية والهامشية)

يقصد به معرفة مواضع القرى من زمامها ، أي هل كل قرية تتوسط زمامها أو لا ؟ وذلك للكشف عن الأهمية النسبية لمواقع الكتل السكنية للقرى الأم التي تتركز بها المرافق الوظيفية بالنسبة لزمامها ، وكذلك بالنسبة لتوابعها ، حيث يحدد ذلك مدى سهولة رحلة العمل اليومية للحقل ومدى إمداد القرية الأم لتوابعها ، من خدمات بصورة عادلة .

وقد عرف " **مونكهاوس** " الهامشية والمركزية بأنها الأهمية النسبية للمكان إلى الإقليم المحيط به ، وبالتالي فإن مركزية المحلة العمرانية تعني أهميتها النسبية المتعلقة بوظائفها التي تمارسها ، لذلك أصبح من الأهمية بمكان دراسة مدى مركزية أو هامشية القرية الأم بالنسبة لزمامها وتوابعها ، وهناك نوعان من المركزية هما :

- **المركزية الهندسية** : تعني موقع الكتلة العمرانية الرئيسة بالنسبة للمركز الهندسي الافتراضي لزمام القرية الكلي .
- **المركزية الجغرافية** : هي التي يراعى عند حسابها توزيع المعمور داخل الزمام الإداري للقرية ومدى كفاءة شبكة النقل التي تقوم بالربط بين القرية الرئيسة وتوابعها ، وغالباً ما يكون مدلول النوعين

السابقين للمركزية متقارباً ، إذا كانت كثافة العمران في الإقليم المدروس متناسقة وكان الإقليم مخدومًا بشبكة كافية من الطرق .

ويحسب معامل المركزية أو الهامشية من المعادلة الآتية : ك = س ÷ م نق

حيث أن :

ك = معامل المركزية أو الهامشية .

س = المسافة بين القرية الرئيسة (الأم) والمركز الهندسي للزمام الإداري

م نق = متوسط أنصاف أقطار الشكل الهندسي بالنسبة لنقطة المركز بالقرية

وتتباين قيمة (ك) بين صفر وواحد صحيح ، وقد تزيد عن الواحد الصحيح في حالات شاذة وتدل القيمة صفر على قمة المركزية ، والقيمة واحد على الهامشية المطلقة أو وقوع الكتلة السكنية للقرية الأم على أحد أطراف الزمام .

التفاوت الواضح بين القرى من حيث معامل المركزية ، فبينما نجد أن معامل المركزية بلغ أدناه (صفر) بمعنى تطابق الوسط الهندسي مع المركز الجغرافي للقرية ، بينما نجد أن هناك بعض القري تعاني من من الهامشية المفرطة إذ بلغ المعامل بهما ١,٢ ، وفيما بين هذين النمطين المتنافرين يتفاوت معامل المركزية بين مختلف القرى بحيث يمكن تقسيمها إلى الأنماط التالية :

١. قرى مركزية

هي القرى التي يقل بها معامل المركزية عن ٠,٣ ، وتضم القرى الكبيرة الحجم والتي تشكل الوحدات المحلية ، وترجع مركزية هذه القرى إلى طبيعة نشأتها حيث تعد من القرى القديمة إضافة إلى أنها تمثل مراكز للخدمات فهي مقر للوحدات المحلية ، وكذا الحال بالنسبة لباقي قرى هذا النمط فهي تتميز بصغر مساحتها وقلة عدد

توابعها ، وجميعها تتميز بكبر مساحتها وكثرة عدد توابعها ، وهذا يعني أن أكثر من ثلثي قرى ذات مواقع شبه مركزية ومتطرفة وقد انعكس هذا على تبعثر السكان في محلات عمرانية صغيرة (توابع) من ناحية وقلة أو انعدام الخدمات التي تصل هذه التوابع من ناحية أخرى .

٢. قرى شبه مركزية

هي القرى التي يتراوح بها معامل المركزية بين ٠,٣ لأقل من ٠,٦ وتضم هذه القرى المتوسطة الحجم ، وتتميز هذه القرى بصغر زمامها وبقدم عمرانها والذي كان من أهم مميزاته الاندماج في كتلة واحدة تقع وسط الزمام الزراعي فضلاً عن قلة عدد توابعها .

٣. قرى شبه متطرفة

هي القرى التي يتراوح معامل المركزية بها بين ٠,٦ لأقل من ٠,٩ وتضم هذه القرى الصغيرة الحجم ، وتعتبر قرى هذه الفئة من القرى الانتقالية بين الهامشية الكاملة والمركزية وشبه المركزية ، وتشملها قري الاستصلاح الزراعي وقري الواحات.